بناء سد النهضة وتأثيره على دول المصب مصر والسودان

Construction of the Renaissance Dam and its impact on downstream countries Egypt and Sudan

م. د. تغريد ذنون يونس*

Dr. Taghreed Thanoon Younis*

الملخّص:

سد النهضة والمعروف باسم سد الالفية، يقع على النيل الازرق في أثيوبيا في منطقة بنيشنتول–قماز وعلى بعد ١٥ كلم (٩ أميال) شرقا من الحدود الاثيوبية السودانية، وهو تحت الانشاء منذ عام ٢٠١١.

اما السبب الرئيسي الذي اعتمدت عليه أثيوبيا في انجاز السد هو توليد الطاقة الكهربائية وذلك لتعويض النقص الحاد في الطاقة في أثيوبيا، فضلا عن تصدير الكهرباء الى البدان المجاورة، ومن المتوقع أن يكون السد أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في افريقيا، وسابع أكبر محطة في العالم بسعة مخططة تبلغ مانسبته ٦٣ بليون متر مكعب، وسيحصل على الترتيب ١٣ او ١٤ في العالم، ليصبح واحد من أكبر الخزانات في القارة الافريقية.

لكن على الرغم من الفوائد التي سيحققها بناء السد الا ان هناك مخاطر على دول المصب ك مصر والسودان، اذ أن إنتاج السد للطاقة الكهربائية تفوق استخدامات إثيوبيا بمعنى إذا توقفت إثيوبيا عن توليد الكهرباء، فستضطر إلى إغلاق فتحات تصريف المياه في السد، وبالتالي ستقل كميات المياه المنسابة إلى مصر والسودان مما يصيبهما بشح مائي.

الكلمات المفتاحية: مصر، السودان، سد النهضة، النيل، اثيوبيا، دول المصب.

Abstract:

The renaissance dam, known as the millennium dam, is located on the Blue Nile in Ethiopia in the Benishentul-Gumuz region,15 km (9) miles east of the Ethiopian-Sudanese border, and has been under construction since 2011. The main reason that Ethiopia relied on in completing the dam was to generate energy to compensate for the severe energy shortage in Ethiopia, as well as to export electricity to neighboring countries

The dam is expected to be the largest hydroelectric power station in Africa, and the seventh largest station in the world with a planned capacity. It amounts to 63 billion cubic

* كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل – العراق.

Email: taghreedthanoon@uomosul.edu.iq

* College of Education for Humanities/ University of Mosul – Iraq.

meters, and will receive the order 13 or 14 in the world, becoming one of the largest reservoirs on the African continent.

But despite the benefits that construction of the dam will bring, there are risks to downstream countries such as Egypt and Sudan, as the dam production of electrical energy exceeds Ethiopia's uses, meaning if Ethiopia stops generating electricity, it will be forced to close the water drainage holes in the dam, and thus we will transfer the quantities of water. flowing into Egypt and Sudan, causing them to suffer from water scarcity.

Keywords: Egypt, Sudan, Nile, Renaissance Dam, Ethiopia, Downstream Countries.

المقدمة:

انطلاقاً من الاهمية المائية بشكل عام، والنيل بشكل خاص واستخدام مصادر المياه كضغط سياسي على الدول من أجل تحقيق المصالح والاهداف، وزعزعة الاستقرار السياسي، وفي ضوء المشاريع المطروحة لمقاسمة المياه، فإن أزمة سد النهضة كانت من المشاكل التي ترهق كاهل كل من مصر والسودان، نظراً لما يخلفه السد من آثار سلبية على كلا البلدين، كتغير معدلات منسوب المياه الذي يمثل عائقاً أمام عمل المحطات التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، لهذا فسد النهضة الاثيوبي يمثل طفرة في تغير الاقتصاد الاثيوبي والنهوض به على حساب جيرانه من دول حوض النيل، وتأثير ذلك على العلاقات بين الدول في الآونة الأخيرة.

ومن خلال ذلك برز الدور الكبير الذي تلعبه دول منابع نهر النيل ومنها اثيوبيا التي تمد نهر النيل بما يقارب ٨٥٪ من الايراد السنوي الذي يقدر بنسبة ٨٤ مليار م^{٣} عند أسوان، غير أن قيام اثيوبيا ببناء هذا السد يعد ذا أهمية كبيرة بالنسبة لها، ونكسته للدول المصب (مصر والسودان)، أدى الى خلق نوع من الازمات في القارة الافريقية.

موقع السد:

يقع السد على النيل الأزرق، على بعد ٢٠ كم من الحدود الاثيوبية السودانية و٧٦٠كم من أديس أبابا وهو عبارة عن سد خراساني أسطواني رئيسي وآخر مساعد: ويبلغ ارتفاع السد الرئيسي حسب آخر مخطط أثيوبي له ١٤٥ متر، ويبعد السد عنه بمسافة ٥ كيلومترات، بارتفاع حوالي ٦٠ متراً، وتمتد كبيرة التخزين لمسافة تقترب من ٢٤٦ كم خلف جسم السد في مساحة تبلغ ١٨٧٤ كم مربع، ويصل مستوى التخزين فيها لمنسوب ٦٦٠ متراً فوق مستوى سطح البحر، ويبلغ حجم التخزين الكلي ٧٤ مليار متر

مكعب من المياه (٦٠ مليار متر مكعب منها خلف السد لمساعدة ١٤,٥ مليار متر مكعب خلف السد الرئيسي)، على أن يكون حجم التخزين الحي ٥٩,٢ مليار متر مكعب وسوف يرسب السد كميات من الطمي خلفه تقدر بـ٢٤٥ مليون طن سنوياً – وذلك يعني ردمه خلال ٥٠ عاماً فقط، وتناقص مقدار الكهرباء المولد منه بمقدار ٢٠٪ سنوياً حسب رأي الخبراء –وتتضمن وحدة توليد الكهرباء في السد غرفتين تحتويان على ١ وحدة من التربينات لتولد كمية من الكهرباء حدها الاقصى ٦٠٠٠ ميجاوات (البحيري، ٢٠١٦ :٤٨١).

ومشروع السد يحتاج الى أكثر من سبع سنوات لاتمامه أي حتى نهاية ٢٠١٧، ويحتاج الى ثلاث سنوات لتوليد ٢١٦ ميجاوات الاولى من الكهرباء من خلال تشغيل أول وحدتين لانتاج الطاقة بينما يحتاج تشغيل باقي التوربينات لكي يتم توليد الطاقة الكلية المنتظرة من السد ما بين ٥ و٧ سنوات من بداية الانشاء ويحمل السد تسميات اخرى منها سد الالفية اطلق هذا الاسم (جيولوجية سد النهضة) (على السد في ١٥ ابريل عام ٢٠١١، ويعد اسبوعين أعلن مجلس الوزراء الاثيوبي عن الاسم الجديد للمشروع وهو اسد النهضة الاثيوبي العظيم، وبذلك يكون هذا الاسم الثالث خلال ٤٥ يوماً، وفي كل مرة يكون إسماً أقوى من الناحية الشعبية ذو دلالة ومغزى سياسي، ويصاحبه أيضاً زيادة مضطردة في مواصفات المشروع، ارتفاع السد وبالتالي سعة التخزين والتي تغيرت من ١١١ مليار م^3 في الدراسة الامريكية الى ارتفاع ١٤٥ متراً بسعة تخزينية ٢ مليار م^3 طبقاً لتصريحات وزير المياه والطاقة الاثيوبي ثم ازدادت الى ٦٧ مليار م^3 في تصريحات رئيس الوزراء الاثيوبي ثم الى ٧٠ مليار م^3 وأخيراً ٧٤ مليار م^3 في ٢٠١٢ عند مستوى سطح الخزان عند التشغيل ٦١٠ متر فوق سطح البحر. كما أطلقت على السد أيضاً اسم مشروع إكس عام ٢٠١١ (سليمان، :٨).

وفكرة إنشاء السد كانت فكرة قديمة إذ بدأت الدراسات حول سد النهضة منذ عام ١٩٤٦ بواسطة مكتب الاستصلاح الامريكي في دراسة موسعة حددت ٢٦ موقعاً لانشاء السدود، أهمها أربعة سدود على النيل الازرق وحمل سد النهضة في تلك الدراسة اسم سد (بوردر) ويؤكد الدكتور مغوري شحاتة خبير المياه العالمي أن النيل الأزرق كان محل اهتمام الامريكين منذ عام ١٩٦٤ رداً على انشاء الزعيم جمال عبدالناصر للسد العالي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي فقررت امريكا إنشاء ٣٤ سداً على النيل الأزرق، نكاية في عبدالناصر بحجة تطوير اثيوبيا، وأشار إلى أن تربة أثيوبيا غير صالحة لانشاء السدود، وليس من المستبعد أن ينهار عقب إنشائه، على غرار سد (تكيزي) الاثيوبي وهو ما يمثل خطراً كاسحاً على السودان بوجه التحديد، رغم أن السوان أعلنت انها لا تضار (حامد، ٢٠١٧ : ٧٦).

الهدف من إنشاء سد النهضة:

ان الهدف الاساسي من إنشاء سد النهضة هو انتاج الطاقة الكهربائية أكبر من الاستهلاك المحلي لعرضها للبيع الى دول الجوار ولكن دول الجوار كلها دول نامية وفقيرة ومصادر الطاقة التقليدية تفي باحتياجات نصف سكانها من البداية علماً أن اريتريا والصومال في حالة عداء مستمر مع أثيوبيا، وفي أثيوبيا مشاكل تنموية وسياسية كبيرة بين المجموعات الاثينية، الدولة الوحيدة التي تشتري كهربائها من أثيوبيا وهذا يعني الخلاصة أنه مالم تكن الطاقة المباعة داخلياً رخيصة ومدعومة حكومياً فإن فائض الكهرباء قد يصبح فائضاً مالم تزداد أنشطة الصناعة والخدمات في المدن بحيث تستهلك جانباً من الطاقة المنتجة ولحد ما نسبته ٨٠٪ من القوة العاملة الاثيوبية تعمل في الزراعة او الرعي التقليدي أكثر انتاجها موجه للكفاية الذاتية والقليل للسوق المحلية، أكدت منظمة الانهار الدولية في عدة نشرات أن سد النهضة لا يفيد معظم سكان اثيوبيا لأنهم مزارعون صغار او رُعاة منتشرون على مساحات واسعة تتطلب اتفاقات ضخمة لمد شبكة طاقة لأسر فقيرة محدودة الدخل وتصف المنظمة قرارات انشاء السدود بأنها غير شفافة لا تطرح على الرأي ولا يناقشها المجتمع وتنفذ بغض النظر عن الاضرار بالمواطنين لهذا تحت المنظمة المانحين على عدم الاشتراك في مشروعات لا تراعي التنمية البشرية من بين التساؤلات التي تطرحها منظمة الانهار الدولية الآتي:

أن قرار البدء تنفيذ سد النهضة كان مفاجئاً للجميع فقد كانت النرويج تدريسي إنشاء سدين على النهر بتكليف من أثيوبيا وحين فوجئت بقرار البدء بسد النهضة توقفت وضاعت جهودها وتكلفة بحوثها هباءاً وبعد أن بدأ العمل في السد وافقت أثيوبيا على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لدراسة الآثار البيئية والاجتماعية للسد وسلمت اللجنة تقريرها في يونيو ٢٠١٣ وجاء في الوثيقة ان في المشروع الكثير من النواقص والثغرات وأكدت ان الدراسة المائية المقدمة هي بشكل أولي تحتاج الى دراسات تفصيلية ترقى الى حجم مشروع بهذه الضخامة وان الدول التي تتضرر من انشاء سد النهضة الاثيوبي هما مصر والسودان بالدرجة الاولى لذا فإن الموضوع يعد شائكاً معالجته ليست يحكم الحق التاريخي فقط بل بتأكيد الحقائق الفنية والسياسي بموضوعية، أن اثيوبيا تقاعست عن التفاعل الايجابي مع شركاء النيل إذ من المفترض الالتزام بسريان الاتفاقيات السابقة حتى مع تغير نظام الحكم حسب مبدأ قرارات المعاهدات الذي أقرته اتفاقية فيينا عام ١٩٧٨ لكن الدول الافريقية حديثة الاستقلال رفضت كل الاتفاقيات السابقة في

عهد الاستعمار لتبدأ اتفاقية جديدة فالواقع ان متغيرات السياسة الى سياسات الامر الواقع أصبحت أكثر نجاحاً فكما نجمت اسرائيل باستخدامها سياسة الامر الواقع فيمكن أن يكون ذلك فاعلاً في المواجهة بين اثيوبيا ومصر وأخيراً ربما كانت الأزمة الحالية بين مصر ودول حوض النيل أقل حدة مما هي عليه اليوم فيما لو كانت مصر قدمت قليلاً من التنازلات وكثيراً من تفهم واقتصادية مع اثيوبيا على وجه الخصوص هناك تضارب حول حجم انسياب المياه خلف سد النهضة الى السودان ومصر وهو ارقام اثيوبيا وارقام مصر مما يبدو أن السودان سوف يعطي مياهاً أكثر للتوسع الزراعي المرغوب على حساب مصر وهو مطلب سوداني مستمر يستخدم أياً كانت حكومة الخرطوم ورقة للحصول على تأييد داخلي للحكومة لم تظهر معلومات دقيقة حول ترسيب حمولة النهر وكميتها السنوية أمام السد بمعنى ما هو عمر وظيفة السد لانتاج الطاقة مع تزايد حمولته الميتة بالخزان في البداية كان موقف مصر صريحاً وضرورياً ايقاف العمل في السد الى نهاية الدراسة الفنية وتقييم اثاره على مصر كما أن مصر ترى ضرورة تخفيض ارتفاع السد وتخفيض الطاقة المنتجة من السد وقد كان هذا هو رأي كثير من الخبراء والفنيين الاجانب بل الطاقة المعلنة جانبها الصواب كما أن الخبراء إذا أضافوا بأن تغير المناخ قد يؤدي إلى تناقض إمطار اثوبيا بمقدار ٢٠٪ وهذا لـ آثار سلبية على مصر بشكل واضح إذ يمكن أن يبدو نحو مليون فدان ومعها نصف مليون أسرة تتعطل عن نقص المياه مدة خمس سنوات او اكثر طوال مدة ملء خزان النهضة.

فوائد سد النهضة:

من أهم الفوائد التي سيحققها بناء سد النهضة هي كالتالي:

أولاً: الفائدة الكبرى لأثيوبيا من سد النهضة هي انتاج الطاقة الكهرومائية ٦٠٠٠ ميجاوات التي تعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حالياً.

ثانياً: التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروجرص.

ثالثاً: توفير مياه الفيضان التي تضيع في منطقة الروجرص بالسودان غير محددة الكمية.

رابعاً: تنظيم تدفق مياه النيل الأزرق نحو الخرطوم خاصة في حالة تنفيذ مشروعات استقطاب الفواقد من جنوب السودان والتي تقدر بحوالي ٢٠–٣٠ مليار م^{٣}.

خامساً: توفير مياه قد يستخدم جزء منها في أغراض الزراعة المروية في أثيوبيا او السودان (العتيبي، ٢٠١٤: ٢٦).

سادساً: تخزين معظم طمي النيل الازرق في اثيوبيا والذي يقدر بحوالي ٤٢٠ مليار م^{3} سنوياً مما يقلل من تراكم هذا الطمي في خزانات السدود السودانية التي فقدت من ٥٠–٧٠ من السعة التخزينية بسبب الاطماء، حجز الطمي في سد النهضة يطيل عمر السد العالي من ٥٠ الى ١٠٠ عام ليصبح اجمالي ٦٠٠ عاماً.

سابعاً: قلة التبخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالي ٦١٠ إلى ٦٥٠ متر فوق سطح البحر، اذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي ١٦٠–١٧٦ م فوق سطح البحر.

ثامناً: تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي التي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.

تاسعاً: تنشيط منطقة السد سياحياً.

عاشراً: زيادة الثروة السمكية في اثيوبيا (البحيري، ٢٠١٦).

الآثار السلبية لسد النهضة على دول المصب مصر والسودان:

بعد اجراء الدراسات المهمة من قبل الخبراء المصريين حول الآثار السلبية لسد النهضة، ومن خلال هذه الدراسات توصلوا الى نتائج عدة تتعلق بالسد ومنها:

١– قصر عمق السد، إذ حدد عمره الافتراضي ما بين ٢٥–٥٠ عام بنسبة لارتفاع معد الإطماء.
٢– حدوث زلازل يمكن أن تؤدي الى انهيار السد، وفي هذه الحالة سيؤدي الى اضرار كبيرة في منطقة السد بما في ذلك اجزاء من السودان (محمد، ٢٠١٧: ١٧١).
٣– ان السد يقوم على جبلين بين ضفتي النيل الازرق، وبقدر تحليل تربتها وجد انها تربة متحللة وقابلة للتأثر بالظروف المناخية، واقامة السد عليهما (الجبلين) سيكون هناك ثقل زائد على السد، مما يرجح فرضية انهياره.

وهناك مخاوف مصرية حول سد النهضة، كون أن هذا السد يؤثر على مستقبل مصر المائي، إذ تخشى مصر من انخفاض مؤقت من توافر المياه نظراً لفترة ملئ الخزان وانخفاض دائم بسبب التبخر من خزان المياه، خاصة ان حجم الخزان يبلغ ما نسبته ٦٥,٥ مليار متر مكعب، فاذا افترضنا أن فترة ملئ الخزان ستكون ٥ سنوات، فهذا يعني استهلاك السد ١٥ مليار متر مكعب من الماء سنوياً على مدار ٥

سنوات، تخصم من مصر والسودان بنسبة حصتيهما ٣ الى ١ مما يعني تناقص حصة مصر السنوية بنحو ١٢ مليار متر مكعب على الاقل لتصل الى ٤٠-٤٣ مليار متر مكعب سنوياً، وهو ما قد يمثل كارثة بالنسبة لمصر، إذ ستصبح حصة الفرد أقل من ٦٥٠ متر مكعب من الماء سنوياً أي أقل من ثلثي المعدل العالمي ١٠٠٠ متر مكعب للفرد (مركز هردو، ٢٠١٥: ٢٢).

كما أنه في مقابل كل مليار متر مكعب تنقص من حصة مصر المائية فإنه من المتوقع ان تخسر مصر (٢٠٠) ألف فدان زراعي (مركز هردو، ٢٠١٥: ٢١-٢٢).

كما أن السد سيؤثر على إمدادات الكهرباء في مصر بنسبة ٢٥٪ الى ٤٠٪ مما سيعمق من أزمة الكهرباء التي تعيشها مصر، فضلاً عن أن سد النهضة الاثيوبي الكبير يمكن ان يؤدي ايضاً الى خفض دائم في منسوب لمياه في بحيرة ناصر اذا تم تخزين الفيضانات بدلاً من ذلك في اثيوبيا، وهذا من شأنه يقلل التبخر الحالي لأكثر من ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً، وهو ما من شأنه أيضاً أن يقلل من قدرة السد العالي في أسوان لإنتاج الطاقة الكهرومائية لتصل قيمة الخسارة لـــ١٠٠ ميجاوات بسبب انخفاض مستوى المياه بالسد بمقدار ٣م (محمد، ٢٠١٥: ٨٣-٨٤).

أما الخطر الاكبر فيكم في الاستهداف العسكري للسد لأي سبب أو توظيفه لأغراض عسكرية أو حتى وجود احتمالية لإنهياره بسبب أي أخطاء في التصميم او لطبيعة المنطقة التي أُقيم فيها، كما يقول بعض الخبراء، مما يؤدي إلى انهيار خزاناته لتتدفق المياه بشكل مفاجئ وهو الامر الذي ينذر بفيضانات هائلة وغرق لمساحات شاسعة في مصر والسودان، وهذا بدوره سيؤدي الى تشريد ملايين المزارعين في مصر والسودان فتزداد البطالة، فضلاً عن أن البحر الابيض المتوسط يتغول على الدلتا الخصبة في النيل مما يدمر الزراعة فيها وهو أمر تعاني منه مصر قبل بناء السد (علي، ٢٠١٧: ٢٥).

ولابد من الاخذ بنظر الاعتبار أن سد النهضة هذا ليس آخر المطاف، فالخطة الاثيوبية تعمد الى إضافة ثلاثة سدود أخرى وهي (كارادوبي، بيكوابو، منديا) بسعات تخزينية تصل الى ٢٠٠ مليار متر مكعب، سد النهضة ٧٤ مليار متر مكعب والسدود الثلاثة الاخرى ١٢٦ مليار متر مكعب، وهذا يعني بلا ريب حجز مياه النيل تماماً عن مصر والسودان (حزب التحرير ولاية السودان، ٢٠١٧: ٣٦).

وإختلف الخبراء والمسؤولون حول تأثير بناء السد الاثيوبي على مستقبل مصر المائي إلا أن القاهرة لديها العديد من المخاوف حول هذا المشروع فمصر تخشى من انخفاض مؤقت من توافر المياه، نظراً لفترة ملئ الخزان وانخفاض دائم بسبب التبخر من خزان المياه، خاصة ان حجم الخزان يبلغ ما نسبته

٦٥,٥ مليار متر مكعب، فإذا كان فترة ملئ السد ستكون ٥ سنوات فهذا يعني استهلاك السد لـ ١٥ مليار متر مكعب من الماء.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن مصر تخشى من أن بناء السد سيؤدي الى تدمير مساحات من الاراضـي الزراعية لديها، فضـلاً عن عدم توفير مياه الشـرب الكافية لسكانها والذي يتجاوز عددهم ١٠٠ مليون نسمة ويعانون بالفعل نقصاً في الموارد المائية (شراقي، ٢٠١٤: ١٣).

واختلفت الآراء حول المخاطر التي سيشكلها السد في حال اكتمال بنائه، إذ يرى الدكتور نادر نور الدين اسـتاذ الموارد المائية والري بجامعة القاهرة والخبير الدولي في مجال المياه، إن هذا السـد لن يطول عمره، إذ يتراوح عمره الافتراضـي لما بين ٢٥ و٥٠ عاماً، نتيجة الاطماء الشـديد (٤٢٠ ألف متر مكعب سـنوياً) وما يتبعه من مشـاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السـد تدريجياً، ومن ثم ازدياد فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية (اليمني، ٢٠١٨).

اما مدير المخابرات العامة الاسبق اللواء ممدوح قطب، فأكد أن هذا السد مخالف للاتفاقيات الدولية لأنه لا يراعي مصـالح مصـر والسـودان، كما جدد التحذير من انهيار هذا السد مخالف للاتفاقيات الدولية لأنه لا يراعي مصـالح والسـودان، كما جدد التحذير من انهيار هذا السـد، فقال: "يمكن أن يمحو مدينة الخرطوم" لاسيما وأن السلطات الاثيوبية تعتزم بناءه على منطقة شديدة الوعودة، "كما أن معامل الأمان به ١,٥ درجة مقارنة بمعامل الامان بالسـد العالي الذي يبلغ ٨ درجات، مما يعني أنه في حال إنهياره نتيجة احتجازه كميات هائلة من المياه، يمكن أن يمحو السدود التي بنتها السودان، وتصل المياه الى مصـر بعد ١٨ يوماً" (سليمان: ١١).

وتشـير الدراسـات أن إنهيار السد لن يمثل خطراً على أثيوبيا، لأنه سـيبنى على أطراف حدودها مع السـودان ولكن أضـراره سـتلحق السـودان مصـر، فمن المتوقع أن تغرق الخرطوم بكاملها، بينما سـتغرق مساحات شاسعة من أسوان الى الجيزة.

وذكر دكتور نادر أنه في حال إنهيار سـد النهضـة وكانت بحيرة ناصـر ممتلئة فإن المياه سـتغمر السد العالي وتنساب فوقه بمعدل مليار متر مكعب كل يوم.

الموقف المصري من بناء وسد النهضة:

بدأت مصر في مفاوضات مع اثيوبيا من اجل حل الازمة دون تصعيد، وضرورة وجود بدائل علمية وفنية للسد من خلال العودة للمواصفات الاولية ١١ مليار متر مكعب من المياه بدلاً من ٧٤ مليار مكعب

حالياً، أو إنشاء مجموعة من السدود الصغيرة التي يمكن ان تولد طاقة كهربائية تعادل ما يمكن توليده من سد النهضة (مركز هردو: ٣٢).

وفي حال فشل هذا الحل، فتكون الوساطة هي الطريق الذي تلجأ اليه مصر وذلك من خلال اللجوء لدول أفريقية مثل السودان، وقوى غربية مثل روسيا التي يمكن أن تتدخل هي الأخرى في التوصل الى اتفاق يرضي الطرفين، وتجاوز الخلافات، او ربما يتم اللجوء لوساطات خليجية إذ تمتلك كل من السعودية والامارات استثمارات ضخمة في أثيوبيا، او ترفع القضية الى المحافل الدولية كمجلس الأمن.

وإذ لم يتم التوصل الى حل للقضية، فتلجأ مصر إلى الحل العسكري، إذ هدد الرئيس المصري الراحل "انور السادات" (أنور السادات: عسكري سابق ورجل دولة ورئيس جمهورية مصر (١٩٧٠–١٩٨١) ولد في قرية منيت ابو الكوم بمحافظة المنوفية في دلتا نهر النيل لأسرة فلاحية، أكمل دراسته الكلي الحربية عام ١٩٣٨، تخرج منها وعُيّن ضابطاً برتبة ملازم ثاني في سلاح الاشارة جاء تعينه في بلد منتعباد في صعيد مصر، ثم رقي الى رتبة ملازم أول عام ١٩٤٠ وكان على صلة بجماعة الاخوان المسلمين) (الكيالي، ١٩٩٣: ٢٦) من خلال استخدام القنابل او الطائرات، وهو ما لا يمكن لمصر أن تفعله بعد اكتمال السد نهائياً، لأنه قد يؤدي الى فيضانات غير مسبوقة، في حال إصرار مصر على ضرب السد، فلابد أن تقوم بضربه أثناء إنشائه وليس بعد بناءهِ (علي، ٢٠١٧: ٢٦).

ويرى البعض أن دكتور محمود أبو زيد قد استمر اكثر من ١٢ عاماً وزيراً للموارد المائية، ويقع عليه جزء كبير مما حدث في أزمة مياه النيل، لأنه قبل فكرة الاتفاقية الاطارية دون ضمانات لحقوق مصر المائية وقد استمر أبو زيد لعامين كاملين ابتداءاً من ٢٠٠٧ في مفاوصات خاصة بالاتفاقية الاطارية مع دول منابع النيل، وافق خلالها على معظم بنود تلك الاتفاقية، وكان من أخطر البنود التي استحال التوافق حولها بين مصر والسودان من جانب ودول المنبع من جانب آخر هو بند الأمن المائي، والبند الآخر الذي لا يلزم بابلاغ دول المصب مسبقاً عن أية مشروعات أو سدود مزمع إقامتها في أعالي النيل، والحصول على موافقتهما على تلك المشروعات إذ اكتفى ذلك البند فقط بمجرد اخطار هاتين الدولتين (البحيري، ٢٠١٦: ٥٤١).

وكانت دول حوض النيل الشرقي، مصر والسودان وأثيوبيا قد شكلت لجنة ثلاثية دولية مشتركة لتقييم حالة السد في عام ٢٠١٢ من النواحي الفنية والهيدرولوجية، وبعد صدور تقرير اللجنة في مايو عام ٢٠١٣، لا ينشر بشكل رسمي إلا بعد مرور عام كامل على صدوره، وخلال هذه الفترة صرّحت الجمعية

الامريكية الدولية بأن هدف أثيوبيا من بناء سد بهذا الشكل الضخم هو خنق لمصر، وكانت اللجنة الدولية لسد النهضة قد إنتهت الى وجود دراستين للسد في غاية الاهمية كان لابد من وجودهما، أولهما: الخاصة بتأثير السد على تدفق مياه النيل الى مصر والسودان، أي التأثيرات الهيدرولوجية.

وثانيهما: التأثير البيئي والاقتصادي لسد النهضة على دولتي المصب، ومدى أمان بناء السد ومخاطره، وقد عقدت ثلاث جولات من المفاوضات في الخرطوم كان أخرها في عام ٢٠١٤ لكن لم تكلل بالنجاح.

فكان لابد من عقد اتفاقيات مشتركة مع دول المصب للتوصل الى حل لتلك الأزمة، وبالفعل حدث هذا عندما تسلم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (عبد الفتاح السيسي: سياسي وضابط عسكري مصري ولد ١٩٥٤ شغل منصب الرئيس السادس والحالي بجمهورية مصر العربية منذ ٣ يونيو عام ٢٠١٤، والقائد الاعلى للقوات المسلحة المصرية، ترقى في المناصب العسكرية حتى عين مديراً لإدارة المخابرات الحربية والاستطلاع عام ٢٠١٠، ثم أُختير وزيراً للدفاع خلفاً للمشير محمد حسين طنطاوي في ١٢ أغسطس عام ٢٠١٢) (الجزيرة، ٢٠١٥) مقاليد السلطة في مصر.

وتيقضه لخطورة المسألة المائية، وفي مقدمتها سد النهضة، ولذلك رتب لقاء قمة مع المسؤولين الاثيوبين، وقد تم اللقاء بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وهيلامريام ديسالجين رئيس وزراء أثيوبيا وذلك في ٢٧ جانفي عام ٢٠١٤؛ على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي الذي انعقد في "مالابو" عاصمة غينيا الاستوائية (شاع الدين، ٢٠١٤: ١٢٨).

رفض مصر لاتفاقية عنتيبي نابع من تمسكها باتفاق عام ١٩٥٩ وحصتها المقدرة ٥٥,٥٪ وهو الأمر الذي ترفضه أثيوبيا وباقي دول المنبع الداعية الى إعادة تقسيم المياه عبر الاتفاقيات ومعاهدات جديدة.

فضلاً عن مخاوف مصر من استخدام مياه النيل كورقة ضغط سياسي عليها من قبل دولتي السودان وأثيوبيا عبر التحكم في مياه النيل بإقامة السدود على طول النيل في البلدين.

كما أن الخلاف حول الحدود السودانية–المصرية في (حلايب) عمل آخر يقوي الشعور المصري تجاه نوايا السودان المستقبلية (منصوري، ٢٠١٨: ٨١).

كما ويعود سبب رفض مصر لقيام السد إلى قيام أثيوبيا ببناء السدود دون الرجوع الى مصر، ومن هذا المنطلق ستسعى مصر الى حشد تحالف مع بعض الدول الافريقية بما فيها دولة جنوب السودان

الوليدة من أجل تأسيس موقف ضد قيام سد النهضة الاثيوبي والمشاريع على نهر النيل ككل عبر سلسلة من برامج التنمية، وتقديم الدعم السياسي والمالي وحتى العسكري لهذه الدول (شاع الدين، ٢٠١٤: ١٢٩).

الموقف السوداني من بناء سد النهضة:

اختلف الموقف السوداني عن الموقف المصري فيما يتعلق بقضايا مياه النيل، هو أسبابه تتعلق بالوضع الداخلي السوداني، وكذلك بالوضع السياسي الاقليمي، فمنذ المسينات من القرن الماضي اختلف الموقف السوداني الرسمي عن الموقف المصري حول الموافقة على اتفاقية مياه النيل قبيل إنشاء السد العالي، إذ كان حزب الأمة هو المسيطر على الحكومة والبرلمان السودانيين، ولم تعقد اتفاقية عام ١٩٥٩ الا في عهد الرئيس السوداني ابراهيم عبود (البحيري، ٢٠١٦: ٥٦٨).

فضلاً عن تناقض الموقف السوداني مع الموقف المصري بخصوص المسألة المائية خلال تسعينات القرن الماضي في الفترة التي وقع فيها اتفاق التعاون المشترك بين مصر وأثيوبيا حول استخدام مياه النيل عام ١٩٩٣.

كما حدث تناقض أيضاً بين البلدين بين عامي ٢٠١١-٢٠١٣ بخصوص سد النهضة إذ تبنى السودان موقف مغاير للموقف المصري الرافض لبناء السد بالمواصفات المبالغ، إذ أعلن السودان تأييده لبناء ذلك السد، وبأن هناك فوائد عدة للسودان وأثيوبيا معاً، ولكن على الرغم من ايجابيات السد للسودان، إلا ان له سلبيات كثيرة ويشكل خطر داهم عليه خاصة في حال انهياره (منصوري، ٢٠١٨: ٨٢).

وبعد قيام اثيوبيا بتحويل مياه النيل الأزرق في ٢٠١٣ دون إبلاغ مصر رسمياً بذلك أعربت الحكومة السودانية على موافقتها على ذلك التحويل، وعلى إقامة سد النهضة، بعد تصريحات سفيرها في القاهرة كمال حسن علي برفض بناء السد على هذا الشكل معلنة انه لا يضر بالمصالح السودانية (شاع الدين، ٢٠١٤: ١٢٩).

وبعد تأييد السودان على بناء سد النهضة، ترى حكومة السودان بأنه على الحكومة المصرية اخراج القضية من إطارها السياسي إلى إطارها الفني (منصوري، ٢٠١٨: ٨٣).

وأوضح السودان بأن موقفه من مشروع سد النهضة يعتمد على الدراسات وقواعد البيانات المبنية على الاساس العلمي في تحديد رؤية الدولة بعيداً عن الناحية السياسية، وبالتالي فإن رؤيته مبنية على العلم والتي تشير الى أنه يسير في الاتجاه الصحيح (الشيخ، ٢٠١٦: ٣٧).

موقف جنوب السودان من بناء سد النهضة:

يعتقد العديد من المحللين العرب، ان انفصال جنوب السودان عن شماله سيقود الى تعميق أزمة تقسيم مياه النيل، سبب بروز عامل أساسي وهو تأسيس دولة جديدة في جنوب السودان وأنها ستطالب بحصتها من المياه التي كانت توزع بين مصر والسودان وفق اتفاقية عام ١٩٥٩ الموقعة بينهما (المديني، ٢٠١٢: ١٢٨).

ويمكن توضيح موقف دولة جنوب السودان:

١- اعتراف دولة جنوب السودان باتفاقية عام ١٩٥٩، ويعد هذا اقراراً ضمنياً باتفاق عام ١٩٢٩.
٢- مطالبتها بحصتها من مياه شمال السودان في حصته التي تبلغ ١٨,٥ مليار م^{٣}، مما قد يثير نزاعات بين الدولتين فضلاً عن النزاعات القائمة كالنزاع في إقليم "أبيسي"، ولتقاسم دولة جنوب المياه من شمال السودان يستلزم بها التنسيق مع مصر والسودان في هذا الشأن وبالتالي يمكن لدولة جنوب السودان الانضمام للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه نهر النيل.
٣- عدم اعتراف جنوب السودان بجميع الاتفاقيات المبرمة في الفترة الاستعمارية، باعتبارها أبرمت بعد حصول جنوب السودان على استقلالية، ولكن استناداً على احكام قواعد القانون الدولي العام، وخاصة مبدأ الاستخلاف الدولي فان هذه الاتفاقيات ملزمة لدولة جنوب السودان، والمسلم به ان المعاهدات المبرمة لتحقيق مصالح الاقليم سواء استقل ام لا، فالدولة الجديدة تكون مسؤولة مسؤولية تامة عن الاقليم بما في ذلك الالتزامات المترتبة عنها والحقوق المكتسبة لها (منصوري، ٢٠١٨: ٨٤).

وبالتالي فان دولة جنوب السودان ملزمة باحترام مبدأ لتوارث الدولي المعمول بها دولياً بالاضافة الى التزامها بالمعاهدة المبرمة عام ١٩٥٩ والتي تخول لمصر الاعتراض على المشاريع المقامة على حوض النيل ووجوب الرجوع اليها في ذلك (البحيري، ٢٠١٦: ٦٦٩).

الخاتمة:

تبين مما تقدم ان العلاقات بين مصر ودول القارة الافريقية عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة، عانت من الاهمال والتجاهل على مدار العقود الماضية، وهذا ما جعلها تتخذ جانب سلبي وشكل من أشكال الصراع فيما بينهما، إنعكست بالسلب على الوضع الراهن.

ومن الضروري اعادة مسار هذه العلاقات الى مجراها الصحيح، ووضع استراتيجيات التحرك الفاعل لحل كافة اسباب الخلاف والتوتر، والالتزام بالاتفاقيات القانونية السابقة التي ضمنت حقوق مصر التاريخية في مياه النيل.

ومشكلة سد النهضة تحمل لمصر قدراً كبيراً من المخاطر على كافة الاصعدة، وأيضاً السودان في حال انهيار السد ستتعرض الى مخاطر مشابهة للتي ستتعرض لها مصر، وهذا ما يستوجب التعامل معه بأقصى قدر ممكن من الجدية والدقة.

ولابد من الاشارة الى ان الموقف المصري تجاه مشكلة سد النهضة إتسم بالضعف والتراجع، هذا ما جعل اثيوبيا في مركز أقوى وجعلها تفرض شروطها على الجانب المصري.

وأوضحت مشكلة سد النهضة بضرورة قيام مصر بصياغة جديدة بسياستها الخارجية تجاه الدول الافريقية، ترتكز على توازن المصالح وتجنب اخطاء الماضي، وعلاقات تتسم بقدر من القوة والمتانة والشراكة.

وبالتالي توصلنا الى ان ما قامت به اثيوبيا ببنائها لسد النهضة ما هو الا خرق واضح وصريح لجميع القواعد القانونية العامة المتعلقة بالانهار الدولية واحكام المعاهدات المتعلقة بنهر النيل، وهذا ما أدى الى النزاع القائم الى وقتنا الحاضر بين اثيوبيا ومصر والسودان ومازال مستمراً حتى هذه اللحظة.

المصادر والمراجع:

١- اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي: www.HRDOEGYPT.ORG

٢- البحيري، زكي. مصر ومشكلة مياه النيل–أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦.

٣- الجزيرة، من هو عبد الفتاح السيسي، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية والانترنت على الرابط التالي: www.algazera.net ، ٢٠١٥.

٤- جيولوجية سد النهضة الاثيوبي وتأثيره على مصر.

٥- حامد، مبارك الامين. الأمن المائي وأثره الاقتصادي على السودان ومصر، دراسة حالة سد النهضة الاثيوبي، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، ٢٠١٧.

٦- حزب التحرير ولاية السودان، سد النهضة ونذر حرب المياه تفريط الحكام وواجب الامة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٧- سليمان، احمد علي. سد النهضة الاثيوبي ومستقبل الامن القومي المصري، المدير التنفيذي لرابطة الجامعات الاسلامية والخبير في شؤون المياه.

٨- شاع الدين، النذير محمد التوم. التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠١٣-٢٠١٤، الخرطوم، جامعة أفريقية العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١٤.

٩- شراقي، عباس محمد. جيولوجية سد النهضة الاثيوبي وأثرها على أمان السد، مؤتمر قضية مياه النيل، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

١٠- الشيخ، فيصل حسن. مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الاثيوبي، دراسات افريقية، ٢٠١٦.

١١- العتيبي، محمد هزاع خالد. مشكلة مياه النيل بين المعاهدات التاريخية والتداعيات الحالية، بحث منشور، جامعة الملك فيصل، كلية الاداب، قسم الدراسات الاجتماعية، ٢٠١٤.

١٢- علي، عبد المنعم هادي. مصر وسد النهضة الاثيوبي، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ٣٤، العدد الثاني، حزيران ٢٠١٧، جامعة المثنى.

١٣- الكيالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية، ج٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣.

١٤- محمد، نادر نورالدين. الموارد الارضية والمائية لدول حوض النيل ومستقبل التعاون، دار نهضة مصر، ٢٠١٥.

١٥- محمد، ناصر السر ناصر. سد النهضة الاثيوبي، وضعه القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل، المجلة العربية للدراسات الامنية، مجلد ٣٣، العدد ٧٠، الرياض، ٢٠١٧.

١٦- المديني، توفيق. تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢.

١٧- منصوري، عامر. تأثير مشروع سد النهضة على العلاقات الاثيوبية المصرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، ٢٠١٨.

١٨- اليمني، احمد. اثيوبيا لا مخاوف على مصر من سد النهضة، مقال متاح على الرابط التالي: www.september.net، ٢٠١٨.